



الشرعية الإسلامية وحوار الثقافات في العالم الحديث ليونيد سيوكياينين

فيكتوريا زاريتوفسكايا *

صدر مؤخرًا لكبير المختصين في الفقه والشرعية الإسلامية في روسيا، أستاذ العلوم القانونية والباحث في معهد الحقوق والقانون التابع لأكاديمية العلوم الروسية، ليونيد سيوكياينين، كتاب بعنوان «الشرعية الإسلامية وحوار الثقافات في العالم الحديث» وهو بحث معمق، متعدد الأوجه، يقع في نحو 700 صفحة. يضمّ العمل أجزاءً كثيرة، يتطرق كل منها إلى أسئلة تتراوح بين النظرية والتاريخية وأخرى آنية ومُلحة، ولكل منها قابلية أن تصبح بحثًا مستقلًا، نذكر منها: «الثقافات القانونية الإسلامية والأوروبية: التفاعل والتعارض»، «الفكر القانوني الإسلامي ومشاكل العصر الحديث»، «العولمة والعالم الإسلامي»، «الربيع العربي والفكر الشرعي الإسلامي»، «الإسلام والأقليات المسلمة في أوروبا»، «الثقافة الشرعية الإسلامية وروسيا» وغيرها من المواضيع.

ضمني، إلى التواضع لإرادة الله بدلًا من مراعاة التشريع الذي أوجده البشر. يقول الباحث: «إنهم لا يفتقرون إلى القدرة على مناقشة المشكلة بطريقة إيجابية فعّالة، والبحث عن طريقة قانونية للخروج من حالة الجمود هذه وحسب، بل ويفتقرون كذلك إلى المعرفة بأساسيات الشرعية الإسلامية وتجربة تطبيقها في العصر الحديث في أوروبا حيث نجد أمثلة لتفاعل الشرعية مع التقاليد القانونية الأوروبية (...) فهياكل السلطة (في روسيا) غير قادرة بعد على رؤية سلسلة من المواقف القانونية المتسقة في الشرعية وإيجاد مكان لها في نظام القانون الروسي. وفي الجهة الأخرى، لا يرى القادة المسلمون في روسيا هذا أيضًا، فضلًا عن أنهم لا يلاحظون الاختلافات الجوهرية بين واجب مراعاة الشرعية، المفروضة على المسلمين كمؤمنين، وإدراج صبغتها في قوانين الدولة، (ص: ١٢٦)

من جانب آخر، يُقدّر المؤلف تجربة الإمبراطورية الروسية في مسألة الشرعية حق تقديرها. فيلاحظ أن القانون العرقي كان يشمل، بشكل مستمر وهادف، النظام القانوني للإمبراطورية. في الوقت نفسه، لم تؤدّ التعددية القانونية، التي كانت تسمح للمسلمين بأن يسترشدوا بأعراف الشرعية والعادات في مسألة الأحوال الشخصية والأسرة، لم تؤدّ إلى تفكك الدولة الكبيرة. ويلخص رأيه أن تلك السياسة كانت متسقة مع الخصائص العرقية والجغرافية لأراضي روسيا، الأمر الذي حافظ على الإمبراطورية الضخمة وحماها طويلا من الانهيار. ويرى الباحث أن اللجوء إلى هذه التجربة التاريخية الإيجابية لا بد وأن يساعد على صدّ

المشكلات الاقتصادية للمجتمع الحديث، بل يقتصرون في مناقشاتهم على ما يسمى بمؤسسة الحوالات (تحويل القروض) لتمويل التطرف.. (ص: ٦٦١)

هل يصحّ اختزال الإسلام بالظاهرة المذكورة؟ بالطبع لا، ليس لأننا نتحدث عن واحدة من أكبر الديانات في العالم فحسب، بل لأن الإسلام ليس مجرد دين بالمعنى القاموسي للكلمة، فهو أيضًا ثقافة وأسلوب حياة وحضارة. لذلك فالقانون والمؤسسات الاجتماعية جزء لا يتجزأ من الإسلام، تعكس طبيعته، وليس شرطًا أن تكون طبيعة دينية مباشرة. مع ذلك، وعلى الرغم من مركزية المظاهر القانونية والاجتماعية في الإسلام، يشير الكاتب إلى أن الإسلام والشرعية الإسلامية، حين يقعان في دائرة الضوء للإعلام ورجال السلطة في روسيا، يتحولان إلى موضوع سياسي بحث، وأولًا وقبل كل شيء. ينطبق هذا حتى عند تقييم الإسلام على خلفية مواجهة بين الثقافات وتصنيف أنماط الحياة، فينحصر مفهوم صراع الحضارات على بعده السياسي فقط، ليغدو مباشرة (والحال كذلك) عاملا سلبيًا.

يُشير الباحث إلى غياب حلٍ توافقي في روسيا لتحديد حيزٍ للشرعية الإسلامية، لا في النظام القانوني الوطني ولا في عادات المجتمع. ففي الخلاف حول أفاق الشرعية الإسلامية في روسيا، يتمسك معارضو الشرعية ومؤيدوها بحزم بمواقفهم الثابتة، من دون تنازل أو محاولة للتقريب بين آرائهم. يلتجئ الفريق الأول بشكل أساسي إلى الدستور ومبادئ نظام القانون الروسي، التي يُزعم أنها تتعارض تمامًا مع الشرعية. بينما يرفض الرأي الآخر ذلك ويدعو، بشكل مباشر أو

وباستثناء موضوع يتعلق بإمكانية (أو استحالة) ممارسة الشرعية الإسلامية في روسيا بطريقة دمجها بالنظام القانوني المعمول به، فإن الباحثين العرب وزملاءهم الأوربيين قد تناولوا، بهذا المقدار من التركيز أو ذلك، كل المواضيع الأخرى. أما الدكتور سيوكياينين فيقدم عرضًا تاريخيًا لمحاولات ممارسة الشرعية الإسلامية في الأراضي الروسية وخاصة في منطقة القوقاز التي ضمتها إليها. كما ويتأمل في الأسس القانونية لهذا الموضوع، ويكشف عن إشكالياته وتعقيداته. إذن فنحن أمام بحث شامل وجريء.

إنّ الشرح الذي يسوقه المؤلف في عدم تأصل الشرعية الإسلامية في روسيا المعاصرة، وذلك على الرغم من مكونات الجزء المسلم من مجتمعاتها، ينطلق من عدم الرغبة في كشف إيجابيات الشرعية الإسلامية العامة، وعدم معرفة كيفية استخدام آلياتها التي تصب لمصلحة المجتمع الروسي ككل. يشير الكاتب متأسفًا: «من اللافت للنظر أنه من بين جميع مظاهر الإسلام المختلفة، ينصبّ التركيز عادة على جوانبه المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياسة والدولة والقانون. حتى عند تحليل المكون الأيديولوجي للإسلام، يتم التركيز على المفاهيم والنظريات التي تقف وراء النشاط السياسي للحركات والمنظمات الإسلامية فقط. فضلًا عن أن الحديث هنا يدور أساسًا حول الأنشطة ذات التوجه الراديكالي (...) لا شك أنهم يواصلون في روسيا مناقشة قضايا الاقتصاد الإسلامي بشكل حيوي، ولكن البارز أيضًا أن عددا من الباحثين الروس يفضلون عدم الكشف عن زيادة الأعمال الإسلامية، وطرق ممارسة الأعمال التجارية في حل



للتنمية في العالم الإسلامي، والتي تشهد على تكيف الإسلام مع عملية العولمة.

بخلاف ما سبق، يشير المؤلف إلى إحدى المحاولات القليلة لإظهار المبادئ والمفاهيم الإسلامية الصحيحة والتي يمكن استخدامها كأساس لموقف الإسلام من العولمة، منها ما قام به د. فيتالي ناومكين، مدير معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية. يقوم هذا الأخير بعرض المعايير الرئيسية للتنمية المستدامة في بحوثه المهمة، مستشهداً بأحكام العقيدة الإسلامية التي تتوافق مباشرة مع هذه المعايير ومن بينها أفكار العدالة والمساواة وإنشاء نظام مجتمعي لإعادة توزيع الدخل وأخلاق الاعتدال واحترام البيئة وغيرها.

في ختام كتابه يحث الباحث القارئ ورجال السلطة على تذكر أن «الفكر الشرعي الإسلامي الحديث يسبق الحاضر من جهة، ومن جهة أخرى، متأخر عن الركب، وهذه سمة تميز الفقه، أي التمسك بالماضي وعدم التضريط بالديناميكية. وليس من قبيل الصدفة أن يعتمد مؤيدو القيم الديمقراطية الليبرالية إلى توجيه نقدهم للشرعية الإسلامية. في الوقت نفسه، يظل هذا الحراك لمعرفة الإسلام الحديث طريقاً لإشاعة أجواء الحوار وإيجاد حلول ومقاربات مبدئية للتعايش. فمن بين الطيف الواسع لمجالات الفكر الإسلامي الحديث، فإن العقيدة الشرعية هي المؤهلة لتتبوأ مكاناً خاصاً في حوار الإسلام مع الثقافات الأخرى. يتضح ذلك في تفاعلها مع الثقافة القانونية الأوروبية، صراعاً أو تكاملاً، تعايشاً إيجابياً أو استتباعاً، وأحياناً، انصهاراً كاملاً تقريباً». (ص: ٦٨٤) وهكذا نرى أنه، رغم التحولات والتطورات الإيجابية التي حدثت في العقود الأخيرة في روسيا بالنسبة للإسلام كبناء المساجد وزيادة عدد الحجاج وطباعة الكتب الإسلامية ونشرها، لم يفتح الإسلام في روسيا إمكانياته بعد في مسألة التجديد الروحي للبلاد؛ هذه البلاد التي تضم نسبة من المسلمين غير قليلة.

الكتاب: الشريعة الإسلامية وحوار الثقافات في العالم الحديث

المؤلف: ليونيد سيوكياينين

دار النشر: الجامعة الوطنية للأبحاث، «المدرسة العليا للاقتصاد» / موسكو/ 2021

اللغة: الروسية

عدد الصفحات: 688

* أكاديمية ومستعربة روسية



تحليلاً شاملاً لآراء الباحثين الروس حول ردود أفعال العالم الإسلامي على العولمة، وهي آراء عديدة شكلت وجهة نظر سائدة، فينتقدها سيوكياينين بشدة ويفضح ضحالتها وأفقها الضيق. يعتبر الكاتب أن زملاءه من الباحثين الروس مقتنعون برفض العالم الإسلامي، القاطع والحاد، لكل ما ينتج عن العولمة، مفضلين رأيهم هذا بطريقة تجعل من ردة فعل الإسلام على العولمة، بكل أطيافها الواسعة، واحدة، ألا وهي الانغماس الحاد في الراديكالية الإسلامية والأصولية المتطرفة. وهكذا، يتم تقديم الإسلام ككل على أنه قوة حتمية تناقض وترفض العولمة. يقول سيوكياينين: «من البين أنه، ووفقاً لهذا النهج، يرتقي تحليل التفاعل بين العولمة والإسلام إلى مستوى مناقشة ظاهرة الإسلام الراديكالي كقوة سياسية محض» (ص: ١٩٧) وكأن الفكرة الإسلامية مقتصرة على هذه الجزئية فقط. إن غالبية البحاث الروس ينهون إلى تحصن وتمنع العالم الإسلامي، وهو برأيهم عالم يقوم بتطوير بديله الخاص للعولمة على أساس مثالي للدولة الإسلامية وعلى القواعد الثقافية والقانونية للإسلام. بعكس هؤلاء يؤكد المؤلف على رأيه بأن «الثقافة الإسلامية تتضمن معارضة قوية للنموذج المادي للتنمية، حيث يوجد في تعاليم وممارسات الإسلام حصانة قوية ضد أمراض العصر. والعالم الإسلامي، وفقاً لثقافته الغنية وتقاليد الدين، يستجيب للتحديات المدمرة للحضارة الحديثة المشتركة للبشرية جمعاء». (ص: ٢٠٣) مبرراً قوله هذا بظهور المفاهيم التوافقية والنماذج المميزة

التوترات الطائفية وزيادة وزن السلطة التشريعية في المجتمع الروسي الحديث.

ويعتبر المؤلف أن المسار (يسميه بالمسار المعاكس) الذي اتخذه النظام السوفيتي، جاء خلافاً للحقبة القيصريّة، فأرسي السوفيت أسساً للصراعات العرقية والطائفية، حيث استبعد العمل الفعّال للقانون العرقي، ما دفع السكان المحليين لمواجهة القانون والسلطة باعتبارها مؤسسات غريبة. ولكن، وبالرغم من كل هذه الاعتبارات والاستنتاجات، لا نجد في تاريخ الدولة السوفيتية معارك أو صدامات على خلفيات قومية، ويبدو أن السبب يكمن في نظام التربية والتعليم الموحد، عالي المستوى، والمطبق على الجميع بلا استثناء. بالمقابل نرى أن هذه المسألة تحولت إلى قنبلة موقوتة بعد انهيار الدولة السوفيتية ومنظومتها القوية.

في الوقت الراهن هناك حالات خجولة تحيل إلى الشريعة في روسيا مثل قانون تنازستان حول «حرية الوجدان والجمعيات الدينية»، والمحكمة الشرعية في إنغوشيا التي تشكلت عام ١٩٩٩ ولم تدم طويلاً، والمحاكم الشرعية في الشيشان وتعد من الماضي أيضاً، فالحقيقة أن الدولة لا تعترف بمؤسسات الشريعة كمؤسسات قانونية كما لا ينص التشريع الروسي على إنشائها، وحتى في حالة وجودها، لا تحمل قراراتها قيمة قانونية. يبقى فقط أن هذه الهيئات الاعتبارية تتمتع باعتراف المسلمين أنفسهم. وهنا تجدر الملاحظة بأن العديد من الإدارات الروحية للمسلمين تتضمن وحدات تعرف بـ «القديسات»، من صلاحياتها تقديم المشورة في قضايا الشريعة ومساعدة المسلمين في حل نزاعاتهم. والحال كذلك فإن العديد من القادة المسلمين يعتبرون هذه الوحدات بمثابة محاكم شرعية.

يولي المؤلف اهتماماً بحقيقة أن التقييم السلبي الحاد للرأي العام وهيكل السلطة الروسية لم يقابله إلا نموذج الشرعية الذي مارسه المتطرفون. أما بالنسبة للمحاكم الشرعية الأخرى، فلم يثر نشاطها اهتماماً لفترة طويلة. وفي عام ٢٠١٠ شهد الوضع نكسة حادة مع إعلان منظمة الفتح الدينية المستقلة في سانت بطرسبرغ إنشاء مركز إسلامي لحقوق الإنسان، كان من المفترض أن تعمل بها محكمة شرعية. لقد تم رفض المبادرة بصورة قاطعة سواء من قبل السلطات أو الجمهور. وكان رد البرلمان الروسي والموظف المفوض بحقوق الإنسان في العاصمة الشمالية لروسيا، سلبياً للغاية، بل وتبعهم في ذلك مكتب المدعي العام. إلى جانب هذا يورد الأكاديمي الروسي ليونيد سيوكياينين في كتابه